2012

عام الخروج الكبير للمرأة المصرية

ملخص التقرير

تعانى النساء فى مصر التمييز الثقافى والاجتماعى بل وتتحمل ثمن الاتجار السياسى بها , ورغم أنها حاسمة فى التصويت يظل الحديث حول حقوق النساء يزعج الكثيرين , ولم يربط كثير من المناصرين للديمقراطية إننا لا يمكن أن نتحدث عن ديمقراطية تغيب عن صناعة القرار فيها نصف المجتمع سواء في البرلمان أو اللجنة التأسيسية للدستور او غرف التجارة والصناعة , ويرفضون تحديد أية نسبة ضامنة لهذه المشاركة .

ولا يستشعر مدعى الديمقراطية حرج من أن تونس بعد الثورة أعطت النساء نصف القوائم الانتخابية تلاها الدستور المغربي 2011 الذى نص على ضرورة المناصفة بين النساء والرجال فى المناصب العامة ولحقتها الانتخابية البرلمانية الجزائرية 2012 الذى وصلت النساء فيه الى ثلث عضوية البرلمان 145 للمرأة (بنسبة 31.38%) لتتقدم الجزائر الى المرتبة 25 فى على مستوى العالم فى مكانة المرأة بعد ان كانت 122 .

بينما أحتلت مصر **المركز الأول** على مستوى تراجع الدول فى مكانة المرأة السياسية حيث وصلت الى المركز 126 لهذا العام[1] , كما احتلت مصر المركز 95 من بين 125 دولة من حيث وصول النساء للمناصب الوزارية نظرا للتمثيل الهزلى بنسبة 10% فقط فى الوزارة والتى من المتوقع مزيد من التراجع لعام 2013 مع التعديلات الجديدة التى خلت من تمثيل المرأة , كما احتلت مصر المركز الاخير من حيث تقلد المرأة لمنصب المحافظ بواقع (صفر).

كما احتلت المركز الاول فى قائمة الدول التى سجلت انحدار فى إتاحة الفرص الاقتصادية للنساء مقارنة بتقارير السنوات السابقة , فقد تقدمت مصر دول العالم فى تراجع المكانة الأقتصادية للمرأة[2] حيث احتلت مصر المركز 80 من بين 128 دولة , حيث احتلت المرتبة 124 من 132 من حيث الفرص والمشاركة الاقتصادية للمرأة [3] أما عن نسبة النساء للرجال في قوة العمل فجاءت مصر فى المرتبة 130 من بين 134 دولة حيث وصلت نسبة البطالة بين النساء اربعة أضعاف الرجال ,

---

[1] مؤشر الفجوة بين الجنسين والصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى 2012

[2] تقرير مجلة "الايكونوميست" لعام 2012 عن الفرص الاقتصادية للنساء لعام 2012

[3] تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين 2012 الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي 2012.

وفى وصول المرأة للمناصب الحكومية العليا والمديرين تراجعت مكانة مصر الى المرتبة 99 من 113 دولة .

كما أحتلت مصر المركز الثانى في التحرش الجنسي علي العالم بعد أفغانستان , ووصلت حالات التحرش في عيد الفطر بالقاهرة وحدها الى 462 حالة .

كما جاءت مصر فى المركز 116 من بين 135 دولة من حيث نسبة معرفة القراءة بين السيدات والرجال. أما عن نسبة قيد النساء للرجال فى التعليم الابتدائى فاحتلت مصر المرتبة ال 117 من بين 133 دولة والمرتبة 103 من حيث التعليم الثانوى من بين 134 دولة , اما عن نسب قيد النساء للرجال فى التعليم الجامعى فأن مصر احتلت المرتبة ال 98 من بين 134 دولة [4].

واجمالا جاءت مصر فى مركز متأخر بالنسبة للدول المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حيث احتلت مصر المركز ال 65 من بين 86 دولة من حيث التمييز ضد المرأة

على الرغم من ذلك استمرت معركة المرأة المصرية خلال عام 2012 من أجل الحفاظ علي مكتساباتها التي حصلت عليها بعد نضال أستمر لعقود ، تلك الثورة التي شاركت بها المرأة من اجل حياة افضل وليس من اجل تجريدها من كل ما توصلت اليه تحت مسمى ان ما حصلت عليه من حقوق هو من اثار النظام السابق.

وان شهد هذا العام مفارقة هامة , فعلى مستوى المرأة المصرية خرجت بقوة أبهرت المصريين و العالم للدفاع عن حقوقها , اما على مستوى صناع القرار السياسي فقد أستمر منهج الأقصاء الذى تعددت مظاهره , تمثيل المرأة بنسبة ضئيلة جدا في اللجنة التأسيسية للدستور بالرغم من مطالبات النساء وضغط المنظمات النسائية لتواجد المرأة بنسبة عادلة في التأسيسية للدستور، ثم جاء الدستور ليذكر المرأة في مادة واحدة مرتبطة بالامومة والطفولة وكأن الدور الاوحد للمرأة المصرية هو الزاوج والانجاب.

[4] مؤشر الفجوة بين الجنسين والصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى 2012

رغم ذلك لم يؤمن لها هذا الدور او يجعل المنزل مكانا أمنا للمرأة بتجريم العنف المنزلى او التصدى للهجوم على قوانين الاحوال الشخصية او تطويرها بما يتناسب مع وضع المرأة التى أصبحت مسئولة عن إعالة ثلث الأسر المصرية ومشاركة فى اعالة باقى الثلثين .

كما شهد عام 2012 أستخداما سياسيا واسعا لقوانين الأحوال الشخصية التى تعد الحل السحرى للتغطية على فشل السياسيات الأقتصادية والأجتماعية او سحابة الدخان التى تغطى على القرارات المؤثرة على حياة الناس سياسيا وأقتصاديا ، فقد أستخدمت تيارات الأسلام السياسي قوانين الأسرة والطفل لتقييد حقوق المرأة والتمكين من السيطرة على المجتمع وكانت قضايا الطفل هى رأس الحربة التى تداعب بها مشاعر البسطاء وغير المتخصصين لتحقيق تقدم فى قضايا ليس لها علاقة بالطفل او الأسرة , فقد احتدم الصراع المفتعل فى بداية العام ووصل إلي ساحة مجلس الشعب وساحة الأزهر للأخذ برأيه في مدي تطابق بعد قوانين الاحوال الشخصية للشريعة الاسلامية. ورغم تولى الرئيس حكم البلاد وانفراده بالسلطة التشريعية لأكثر من ستة أشهر لم يصدر صوت واحد بذكر قوانين الأحوال الشخصية والتى تصدرت المشهد قبل تولى الرئيس وكأنها القضية الأولى فى مصر .

وانتهي العام دون اصدار اي قوانين تتعلق بالمرأة سوي قانون التأمين الصحي للمرأة المعيلة والذي نص علي أن" ينشأ نظام للتأمين الصحى على المرأة المعيلة ويقصد بها المرأة التى تتولى بمفردها رعاية نفسها أو أسرتها ولا تتمتع بمظلة التأمين الصحى تحت أى قانون آخر"

ومشروع قانون الأنتخابات البرلمانية الذى بموجبه تم الأستيلاء على مقاعد المرأة بعد الأبقاء على 64 كرسى الخاصة بالمرأة وحرمانها منهم دون أتخاذ إجراءات بديلة تضمن مشاركة المرأة بصورة فعلية مع تسويق وهم مقعد للمرأة على القوائم

ولم يشهد عام 2012 انجازا يذكر سوى المشاركة المشرفة فى دورة لندن الباراليمبية 2012 حيث حصدت فاطمة عمر ميدالية ذهبية فى رفع الاثقال , وحصدت هبه احمد الميدالية الفضية , وراندا تاج الدين الميدالية الفضية , وأمل محمود الميدالية البرونزية

الا ان اهم انجازات هذا العام إستعادة المرأة المصرية لصوتها الأنتخابى فقد خاضت المرأة تجربة التصويت لأربع مرات متتالية حيث بدأ العام بالمرحلة الثالثة فى الأنتخابات البرلمانية [5] , تلاها انتخابات مجلس الشورى ثم الأنتخابات الرئاسية لتختم العام بالأستفتاء على الدستور , وقد أثبتت

[5] جرت المرحلة الأولى والثانية من الأنتخابات البرلمانية نهاية 2011

الكتلة التصويتية النسائية وعى كبير حيث بلغ متوسط مشاركة النساء من اجمالى المشاركين فى التصويت الى حوالى 65 %[6] اى ما يقرب من الثلثين منالمشاركين فى التصويت ,

وبتحليل اتجاهات التصويت لدى الكتلة النسائية فقد اتجهت النساء للتصويت لتيار الأسلام السياسي فى البرلمان والشورى نظرا لعدة عوامل منها إرتباط اعداد كبيره من المعيلات لأسر بشبكة الخدمات الأجتماعية الملحقة بالمساجد وجمعيات رعاية الأيتام , الا ان الأداء السيئ للبرلمان المنحل تجاه المرأة ومحاولة الأنقضاض على حقوقها خلف حالة من الفزع ما بين جموع النساء ساهم فى دفع النساء للتصويت العقابى ضد تيار الأسلام السياسي ,مما جعل المعركة الأنتخابية الرئاسية صعبة فى المرحلة الثانية ما بين مرشح الذى يمثل الأسلاميين وتدعمه القوى الثورية وما بين مرشح يقال عنه ممثل للنظام البائد , لينجح ممثل الثورة بطعم الهزيمة بفارق ضئيل .

وجاءت أصوات النساء فارقة فى الأستفتاء , فرغم الأمية التى تصل بين النساء الى حوالى النصف ورغم صعوبة المناقشات حول الدستور ورغم قصر المدة التى دعى فيها المصريين للإدلاء برأيهم , خرجت أغلب النساء لرفض الدستور , الذى حصد رغم التزوير الفاضح على نسبة كفيلة بإسقاطه حتى لو كانت بغير تزوير .

لم يشهد عام 2012 خروج النساء للتصويت فقط وانما للإحتجاج على المحاولات لأستعبادهن , فقد نظمت النساء أكثر من 50 مسيرة ووقفة أحتجاجية لمطالب نسوية , ضد تعديلات قوانين الحضانة او الأسرة , الى مطالب بتمثيل عادل فى اللجنة التأسيسية وقانون الأنتخابات او اعتراضا على الدستور . لقد وحدت التحديات كل اطياف النساء , ما بين المتحرره والمنقبة , وزادهن الضغط صلابة واستخدمن كل أشكال الأبداع المستمد من التراث والثقافة المصرية العميقة " من دق الهون للرئيس ليسمع كلام شعبة الى قص الشعر أحتجاجا على دستور يستعبد النساء " .

لذا يعد عام 2012 هو عام الخروج الكبير للمرأة المصرية , ونذير لكل القوى السياسية اذا لم تنتبه للكتلة التصويتية النسائية ربما يشهد 2013 تغييرات جذرية يكون بطلها المرأة .

[6] متوسط رصد عينة لبعض لجان السيدات فى الأنتخابات والأستفتاء

2012

عام الخروج الكبير للمرأة المصرية

مقدمة :

سئل الرئيس محمد مرسى فى زيارته للأمم المتحدة هذا العام عن وضع المرأة المصرية وأعرب السائلين عن قلقهم للهجوم على حقوق المرأة و التحديات التى تواجهها النساء فى مصر , أجاب الرئيس " ان المرأة المصرية تتمتع بكافة الحقوق ولايوجد لدينا تمييز وتتمتع المرأة بالمساواة التامة حتى ان الرجال يطالبون بالمساواة بها " ورغم ان الرئيس كان يقول ذلك مازحا الا ان الأرقام والمعطيات التى تؤكد التدهور الشديد فى وضع المرأة المصرية وصلت لأن احتلت مصر المرتبة الأولى فى العالم على مستوى تراجع حقوق المرأة , جعلت المستمعين للمزحة غير قادرين على أستيعابها , فقد كان السائلين فى انتظار معرفة ماذا سيفعلة اول رئيس منتخب بعد ثورة تطالب بالعدالة والمساوة لوقف هذا النزيف وما سيتخذه من إجراءات لمحاربة استعباد النساء .

يقدم المركز تقرير حالة المرأة المصرية لهذا العام , وقد واجه المركز عدد من التحديات من اهمها شح المعلومات والأحصائيات حول حالة المرأة فأغلب الكتابات عبرت عن الإعجاب بقوة تواجد المرأة المصرية او الأندهاش من حجم مشاركتها فى العمل العام والذى كانت بعيده عنه لعقود , اما الجهات البحثية المعتمدة فيبدوا انها كحال مصر تواجه مشكلات جعلت الأنتاج الفكرى والرصد متواضع مقارنة بسنوات سابقة لذا لم يتوافر أحصاءات او كتابات تحليلية كافية تساعدنا , كما واجه المركز مثله مثل العديد من المنظمات الحقوقية والنسائية فى مصر ضغوط شديده من وزارة السئون الأجتماعية تمثلت فى عدم الموافقة على العديد من برامج المركز او التأخير فى إصدار الموافقات لأكثر من عام وذلك للحد من نشاط المنظمات الحقوقية او شل قدراتها الأمر الذى جعل العمل فى التقرير يعتمد على عدد محدود من الباحثين , وقد بذل الباحثين مجهود كبير فى البحث والتوثيق وان كنا نأمل فى تقديم تقرير مفيد عن المرأة المصرية لعام 2012 نرجو المعذرة عن اى تقصير .

<u>ينقسم هذا التقرير الى قسمن أساسيين</u>

القسم الأول : الحقوق السياسية والمدنية

القسم الثانى : الحقوق الأقتصادية والأجتماعية

محتوى التقرير

- مقدمة
- القسم الأول : الحقوق السياسية والمدنية
  - مجلس الشعب
  - أسماء الفائزات في انتخابات الشعب 2012
  - أداء البرلمان تجاه حقوق المرأة
  - مشاريع القوانين الخاصة بالنساء
  - تصريحات عضوات البرلمان (السابقات)
  - مجلس الشوري
  - اسماء الفائزات في انتخابات مجلس الشوري 2012
  - انتخابات الرئاسة وبرامج المرشحين
  - المرأة واللجنة التأسيسية لكتابة الدستور
  - المرأة ومسودة الدستور
  - استهداف الناشطات
  - إعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة
- القسم الثانى : الحقوق الأقتصادية والأجتماعية
  - الاتجار بالنساء
  - المرأة والقوانين (المعارك المتجددة)
  - فرص العمل ومعدلات البطالة
  - العنف ضد المرأة
  - العنف ضد المرأة فى الخارج
  - المرأة والاحتجاجات والاعتصامات
  - الوضع الصحى للمرأة
  - المرأة والتعليم

- المرأة والأعاقة حقوق ضائعة فى مصر ونجاحات كبيرة فى الاوليمبياد (دورة لندن الأوليمبية والبارليمبية 2012)
- إستطلاعات الرأى عن المرأة المصرية

أولا : الحقوق السياسية والمدنية

سجلت مصر تراجعا كبيرا على مستوى الحقوق السياسية للمرأة حيث احتلت المرتبة 125 من 133 من علي مستوي العالم وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادرعن المنتدي الاقتصادي العالمي 2012 كما وصلت مصر إلي المرتبة 128 من 131 دولة من حيث التمثيل النسائي في البرلمان وذلك نتيجة التدهور فى تمثيل المرأة حيث وصلت الى 12.5 % فى برلمان 2010 فيما تراجعت الى 2 % فى برلمان 2011 " فيما سمى ببرلمان الثورة " و بلغت نسبة النساء في مجلس الشوري 5 سيدات من اجمالي 180 مقعد اي بنسبة 2.7%.

مجلس الشعب : جاءت مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية2012/2011 في ظل عدة عوامل

- تنامى أصوات التيارات الأصولية التي تحجم دور المرأة في أنماط معينة وتحد من حقها في المشاركة في جميع نواحي الحياة ولا سيما المشاركة في الحياة السياسية ، حيث يري البعض أن دخول المرأة البرلمان "مفسدة" وكان ترشيح الأحزاب السلفية للمرأة علي قوائمها هو ترشيح "المضطر" .
- الغاء قانون مجلسي الشعب والشورى كوته المرأة ونص علي أن تتضمن كل قائمة امرأة واحدة علي الأقل و لم يحدد القانون الجديد مكان متقدم للمرأة على هذه القوائم لضمان التمثيل اتساقا مع ما جاء به الإعلان الدستوري .
- زيادة عدد المرشحات : وصل عدد المرشحات ولأول مرة منذ تاريخ مشاركة المرأة السياسية عام 1956إلي 984 مرشحة ، 633 قائمة ، و351 فردي , مقارنة بالأنتخابات السابقة حيث وصل عدد المرشحات إلي404 مرشحة 2010 , و133 مرشحة فى انتخابات 2005

- زيادة عدد الناخبات : وصل عدد من لهن حق التصويت إلي 23 مليون وخمسمائة ألف ناخبة ، مع الانتخاب بالبطاقة الشخصية
- تقدم محافظات الجنوب "المحافظ "و محافظات الحدود "القبلية" في دعمها للمرأة حيث وصلت أعلي نسبة ترشيح للمرأة علي القوائم في محافظتي شمال سيناء وأسوان حيث كانتا اعلي المحافظات ترشيحا للنساء علي نظام القوائم بنسبة 28.8% , 28% تلتها محافظة الوادي الجديد الحدودية بنسبة 27% والتي تتميز بالطابع القبلي , ثم جاءت الأقصر بنسبة 25% تساوي معها كلا من محافظات البحر الأحمر و السويس والإسماعيلية بنسبة 25% , أما القاهرة الكبرى والتي تضم ثلاثة محافظات هي القاهرة والجيزة والقليوبية وتضم اكبر رقعة مدنية في مصر فقد وصلت ترشيحات النساء علي القوائم في محافظة القاهرة إلي 13%، والجيزة 13% والقليوبية 17.7%.

وكانت اعلي المحافظات ترشيحا للنساء في النظام الفردي بور سعيد والبحر الأحمر بنسبة 11% ثم جنوب سيناء بنسبة 10% ثم الوادي الجدي بنسبة 7% ثم الجيزة بنسبة 5.6%وكانت اقل المحافظات ترشيحا للنساء علي مقاعد الفردي هي محافظة كفر الشيخ بنسبة 1.5%.

- ضعف ترشيح المرأة على قوائم القوى السياسية : ائتلاف الثورة مستمرة 16%، الكتلة المصرية 15.8% ، حزب الوفد 13.7%، حزب الحرية والعدالة 13.6% ، حزب النور السلفي وصلت ترشيحات النساء علي قوائمه التي أطلق عليها "ترشيح المضطر" إلي 13.2% فى نهاية القوائم

ترشيحات الأحزاب الصغيرة , حزب حقوق الإنسان والمواطنة 30% ، حزب الاتحاد المصري إلي 27.5% ، حزب العدالة والتنمية المصري 25% , حزب الأحرار وحزب الأحرار الاشتراكي 25%

أسماء الفائزات في انتخابات الشعب 2012

م	اسم الفائزة	الانتماء الحزبي	المحافظة والدائرة	الصفة
1	مارجريت عازر	الوفد	القاهرة –الثانية	عمال
2	حنان سعد أبو الغيط حسن	الوفد	دمياط	عمال
3	سناء أحمد جمال الدين وشهرتها	الكتلة المصرية(	أسيوط – الثانية	عمال

	" سناء السعيد"	المصري الديمقراطي الاجتماعي)		
4	هدي محمد أنور عبد الرحمن غنية	الحرية والعدالة	القليوبية –الأولى	فئات
5	رضا عبد الله محمد	الحرية والعدالة	الشرقية – الأولى	فئات
6	عزة محمد إبراهيم الجرف	الحرية والعدالة	الجيزة – الثانية	فلاح
7	ماجدة حسن النويشي	الوفد	الإسماعيلية	عمال
8	فضية سالم عبيد الله سالم	الإصلاح والتنمية	جنوب سيناء	فئات
9	سهام عبد اللطيف محمد اليماني	الحرية والعدالة	الدقهلية– الأولى	فلاح
10	سوزي عدلي ناشد	تعيين		
11	ماريان ملاك كمال	تعيين		

أداء البرلمان تجاه حقوق المرأة

- شغلت المرأة داخل البرلمان 3 مواقع منها عضوتان بلجنة القيم وعضوة باللجنة العامة للمجلس كما لم يتضمن أي تكوين قيادي دور للمرأة
- كان واضحا أن أجندة التشريع الخاص بالمرأة كانت تتجه نحو: * خفض سن الزواج * عودة الختان ، فضلا عن ما أثير داخل البرلمان من مناقشة موضوع «مضاجعة الوداع» وهو ما أكده صبحي صالح وكيل اللجنة التشريعية «الحرية والعدالة» بالمجلس الذي ذكر علي استحياء بأن هناك بعض الأعضاء الذين أثاروا موضوع «مضاجعة الوداع» ولكن لم يؤخذ به.

مشاريع القوانين الخاصة بالنساء

1. تقدم محمد العمدة وكيل اللجنة التشريعية بمجلس الشعب بمشروع قانون لإلغاء المادة 20 «مادة الخلع» من القانون رقم 1 لسنة 2000 الخاص بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال

الشخصية. وأشاد العمدة بموقف علماء مجمع البحوث الإسلامية الذين رفضوا هذا القانون، واعتبر أن من يتم تطليقها بمادة الخلع «طلاقها باطل .» (مارس 2012)

2. مشروع القانون المقدم من النائب حمادة محمد سليمان عن حزب النور السلفي والخاص بتعديل بعض الأحكام في الأحوال الشخصية في الولاية علي النفس وأكدت المذكرة الايضاحية التى تقدم بها النائب (السابق) ان التعديل الذي حدث في القانون سنة2005 الخاص بزيادة سن الحضانة الي15 سنة هو السبب في تضرر الاسر والاباء وأكد علي ان عودة سن الحضانة الى 7 سنوات للولد و9 سنوات للأنثي يجعل الام تفكر اكثر في التواصل مع الأب لانها سوف تعاني نفس المعاناة عندما ينقل الابن لحضانته (ابريل 2012)
3. تقدمت النائبة عن حزب الحرية والعدالة عزة الجرف بمشروع قانون بتعديل نص المادة 242 مكرر من قانون العقوبات والمضافة بالقانون 126 لسنة 2008 والخاصة بتجريم عمليات الختان، علي وجه العموم . وينص التعديل الذى تم تأجيل مناقشته علي أنه لا يجوز إجراء ختان الإناث خارج المستشفيات دون استشارة طبيبة مختصة تفيد بحاجة الأنثي لذلك. (مايو 2012)
4. تقدمت النائبة ماجدة النويشى بمشروع قانون التأمين الصحى للمرأة المعيلة، الذى يقضى بأن تشمل مظلة التأمين الصحى المرأة التى تتولى رعاية أسرة وليس لها مصدر دخل أو لها دخل لا يجاوز مرة ونصف المرة قيمة معاش الضمان الاجتماعى ولا تتمتع بمظلة التأمين الصحى .

تصريحات عضوات البرلمان (السابقات)

عزة الجرف: فى حوار لها مع بوابة الشباب لجريدة الاهرام يوم 4 ابريل 2012 ادلت النائبة عزة الجرف بخصوص **رؤية الاخوان لقوانين الأسرة والخلع** بأن " بالفعل احنا لدينا خطة لاعادة النظر في القوانين الخاصة بالأسرة فنحن نظن أنها قوانين ظالمة خاصة المتعلقة بالرؤية والخلع وهي التي أثبت عدد من الدراسات الاجتماعية أنها تسببت في ارتفاع حالات الطلاق وتفكك الأسرة المصرية وبالتالي فان اعادة النظر فيها من خلال باحثين متخصصين في هذه المجالات هو حق علي المجتمع كله ويجب أن تدرك السيدات قبل الرجال أن ذلك في مصلحة الأسرة ونحن نطالب بأن يكون هذا الحوار المجتمعي بين علماء الأزهر وعلماء الاجتماع والنفس والقانونين والنظر في عوار هذه القوانين واعادة صياغتها بشكل لا يتنافي مع تماسك المجتمع وترابطه. كما تقدمت باقتراح إلغاء قانون التحرش الجنسي، وبررت ذلك بأن "سبب التحرش هو عُري النساء, وبالتالي فالمتحرش غير مخطيء"

رضا عبد الله: من أبرز مواقفها منذ حصولها على مقعد مجلس الشعب رفضها عضوية المجلس القومى للمرأة بدعوى أن هذا الأمر يجب أن يعرض أولا على الجماعة لإبداء الرأى فيه، إضافه إلى مطالبتها الدائمة بأن يكون هناك ضوابط وتعديل تشريعى على قوانين الأسرة بما يتفق مع الشريعة، خاصة قانون الخلع.

<u>هدى غنية</u>: تحدثت دكتورة هدى غنية، عضو اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، ونائبة حزب الحرية والعدالة قائلة: "أرفض لقب نائبة عن المرأة، فانا نائبة عن الشعب كله، وبالنسبة للحديث عن قوانين وتشريعات المرأة، فهو أمر خاص ليس وقته الان، فالوطن يمر بمرحلة خطرة وهناك ضروريات اهم، كالتشريعات الدستورية والانتخابات الرئاسية والاعلان الدستورى وغيره، لهذا الحديث عن قوانين وحقوق المرأة أمر سابق لأوانه."

<u>سهام الجمل:</u> عضو لجنة التعليم بالمجلس عن حزب الحرية والعدالة قائلة:"نحن كانائبات بالبرلمان عن الشعب ككل وقضايا المجتمع المصرى، وليس المرأة فقط، وحتى الان لم يتم إقتراح أى مشروع قانون للمرأة، واذا تم التفكير فى تعديل أو إقرار تشريع، سنسعى أن يكون لصالح الاسرة وبما لا يخالف الشريعة ألإسلامية، حتى لو خالف الاتفاقيات الدولية التى وقعت مصر عليها خلال فترة حكم النظام السابق."

<u>مارجريت عازر:</u> ، ممثلة حزب الوفد عن دائرة شرق القاهرة،نفت أن يكون دور نائبات مجلس الشعب في برلمان الثورة مقصوراً على قضايا المرأة، وقالت: «أنا كامرأة برلمانية لا تشغلني حالياً القضايا النسائية، ولن أتصدى لها الآن، فهناك العديد من القضايا المهمة التي يجب أن نأخذها في الاعتبار، والتي تعدل الميزان للمجتمع ككل. وأول ما سأطرحه في البرلمان هو المطالبة بتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور كي تعيش أبسط الطبقات الاجتماعية بكرامة.«

<u>سناء السعيد</u> : تقدمت بأول أستجواب حول الموقف القانونى لجماعة الأخوان المسلمين ومن اين تحصل على اموالها , كما تصدت للهجوم الشديد الذى شنته عضوات الحرية والعدالة على حقوق المرأة المرأة والقوانين التى تنظمها

<u>ماجدة النويشى</u> : قدمت مشروع التأمين الصحى للمرأة المعيلة , كما قدمت عدد من طلبات الأحاطة منها طلب اعادة النظر فى لائحة المجلس القومى للمرأة واعادة التشكيل وما به من أسماء تابعة للحزب الوطنى تصدرت للقيادة واعادة تشكيل الفروع بأمانات الحزب الوطنى المنحل , كما تصدرت لقضية التمويل الأجنبى والمطالبة لمعرفة المسئول عن سفر المتهمين وتحريك القضية بهذا الشكل الذى يعد غطاء على مشكلات اخرى لأنها قضية لا تتعدى المشكلة فيها الا اخطاء ادارية

<u>مجلس الشوري</u>

- شهدت انتخابات الشوري ترشح 396 مرشحة علي مستوي الجمهورية، وهو ما يعد حوالى 40 ضعف لترشيحات الشورى لعام 2010 والتى بلغت 9 سيدات فقط ، فازت في انتخابات هذا العام 5 سيدات أي بنسبة 2.7 % من أجمالي 180 مقعد للشوري.
- فاز خمسة من المرشحات بعضوية المجلس نظرا لترتيبهن المتقدم على القوائم الحزبية الخاصة باحزابهن ما بين رقم 1 او 2،

وفيما يلي شكل يوضح الاحزاب التي رشحت النساء علي مرتبة متقدمة علي قوائمها

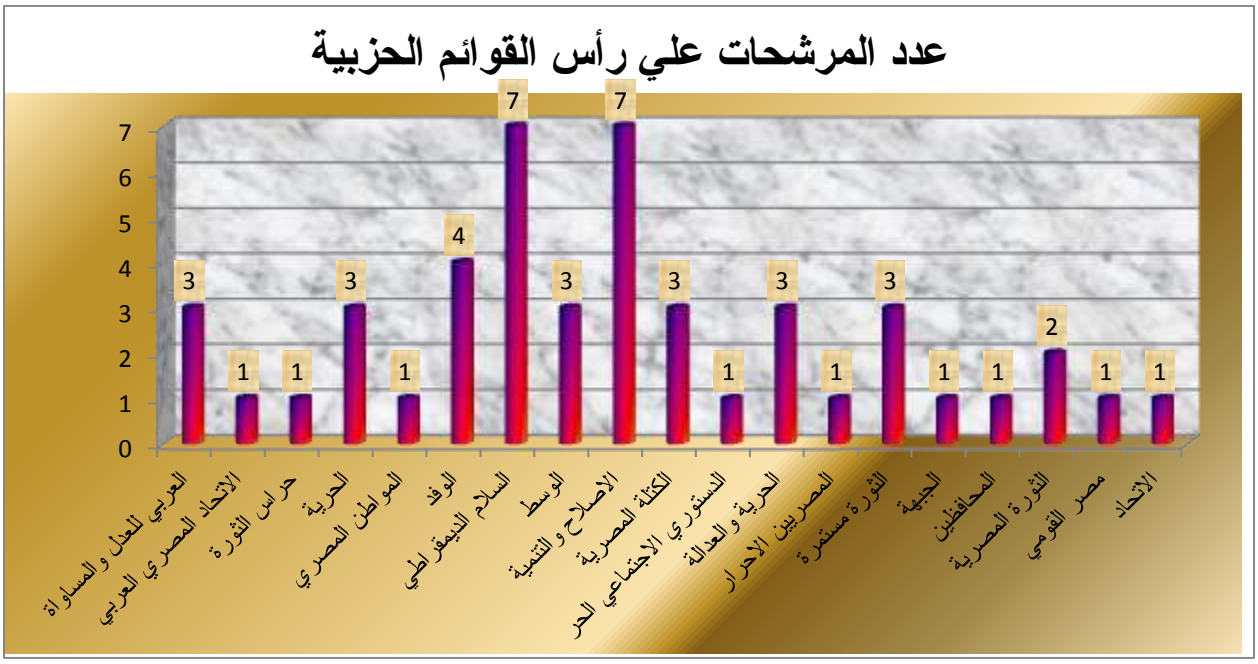

اسماء الفائزات في انتخابات مجلس الشوري 2012

اسم الفائزة	الحزب	المحافظة
سوزان سعد زغلول	فردي علي الحرية والعدالة	السويس
نجوي محمود	الحرية والعدالة	الفيوم
وفاء مصطفي مشهور	الحرية والعدالة	اسيوط
مرفت محمد حسن	الوفد	المنوفية
رضا نور الدين حسين	الوفد	بورسعيد

<u>انتخابات الرئاسة وبرامج المرشحين</u>

أعلنت عدد من الناشطات عن الترشح لمنصب رئيس الجمهورية , الأعلامية / بثينة كامل , الأديبة / أنس الوجود عليوة , الناشطة الحقوقية / داليا زيادة ولكنهن واجهن صعوبات عديدة أدت إلي عدم وجود اي سيدة من بين قائمة مرشحي الرئاسة، حيث لم تستطع ايا منهن الحصول علي

30000 ألف توكيل مما لا يقل عن 15 محافظة او توكيل من 30 عضو برلماني. وبذلك اصبحت القائمة النهائية لمرشحين رئاسة الجمهورية للذكور فقط.

برنامج الدكتور محمد مرسى : جاءت أكثر البرامج تراجعا فيما يتعلق بالمرأة مستندا الى التوجه الخيرى فى التعامل معها كفئات ضعيفة تحتاج الحماية لا مواطن شريك له حقوق كاملة حيث ركز فيما أسماه التمكين المجتمعى على ما أطلق عليه الإنقاذ السريع للأسرة, ولم يوضح البرنامج انقاذ الأسرة من ماذا وكيف ؟ , أيضا ذكر ضرورة القضاء على الأمية وهو ما يتناقض مع مشروع قانون تبناه حزبه بخفض سن الزواج للبنات الى 16 وربما أقل اى تترك المدرسة بعد الأعدادية ومن ثم ترد الى الأمية , ومن اللافت للنظر انه أفرد للمرأة مساحة فيما سمى الملفات الخاصة , ركز فيه على تغيير قانون الأحوال الشخصية ليتوافق مع الشريعة, ولم يوضح البرنامج هل سيتغير قانون الأحوال الشخصية فى أطار تفسيرات منفتحة على متطلبات العصر أسوة بالقانون التونسى والمدونة المغربية للآسرة ام محافظا أكثر من القانون الحالى أسوة بدول أسلامية فاشلة كأفغانستان فكلا المنظورين يقول انه مستمد من الشريعة , وحينما تطرق الى المشروعات الأقتصادية ركز على المرأة المعيلة ليدور فى اطار التنمية الفردية والتى تحذر الدراسات الأقتصادية من خطورتها بانها تزيد الفقراء فقرا .

برنامج السيد عمرو موسى , فقد جاء ذا توجه حقوقى واضح يؤكد على عدم امكانية التقدم او الأنتقال للديمقراطية فى ظل تهميش المرأة , وتحقيق ذلك مسئولية الدولة التى عليها إتخاذ إجراءات محددة , فهو البرنامج الوحيد الذي تحدث عن ضمانات دستورية وقانونية للمساواة والحد من التمييز وأكد على دور الآليات الوطنية كأدوات لتحقيق ذلك والمتمثلة فى المجلس القومي للمرأة المجلس القومى للأمومة والطفولة , كما جاءت القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في صياغات حقوقية تؤكد على المشاركة ، كما أكد على انه سيعين نائب رئيس أمرأة الأمر الذى يعد نقلة في الخطاب وان كانت آليات التنفيذ ضعيفة

برنامج الأستاذ حمدين صباحي تميز بتوجهه الحقوقى أيضا فقد ركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما على حقوق الطبقات البسيطة والمهمشة ورغم إصراره على عدم إعطاء مساحة محددة للحوار حول المرأة ويضعها في اطار محاربة التمييز إلا أن ذلك وضع أيضا ظلال من الشك حول ما يسمى المساوة المطلقة أو محاربة التمييز المطلق ، فالنساء يعانين مما يعانى منه المجتمع إجمالا ولكن لديهم مشكلات إما نوعية أو مضاعفة مثل نسبة الأمية بين النساء ضعف الرجال لذا قاعدة المساواة المطلقة هنا ظالمة للنساء الأميات اللاتى يحتجن ضعف الفصول , وأيضا بطالة النساء أربعة أضعاف الرجل ، فالمساوة المطلقة هنا تطلب منة توفير أربعة فرص عمل للنساء مقابل فرصة واحدة للرجال ، أيضا تميز بعدموضوح الأليات الواجب أتباعها يصبح الحديث عن المساواة موضع تنفيذ ، ويشار انه أيضا أكد على انه سيعين نائب رئيس أمرأة .

برنامج الدكتور عبد المنعم ابو الفتوح تميز بتوجه تنموى , وقد تحدث برنامجة مطولا عن تمكين الشباب وفى هذا الصدد فقد أكد على ان 50 % من المناصب العليا لابد ان تكون من الشباب من الجنسين , وهو الموضع الوحيد الذى ذكر فيه كلمة الجنسين فى إشارة الى الشابات , وان لم يوضح النسبة المحددة لكل من الجنسين, اما عند الحديث عن حقوق المرأة أستخدم لفظ " توفير مناخ ملائم لتوفير حقوق المرأة "

برنامج الأستاذ خالد على فكان أكثر وضوحا ومواقفه تجاه حقوق المرأة أكثر تحديدا حينما أكد على ضرورة الا تقل مشاركتها فى اللجنة التأسيسية عن 30 % وتمتد النسبة لكافة مواقع صناعة القرار , والتأكيد الصارم على المساواة فى كافة المجالات ,

اما **برنامج الفريق أحمد شفيق** فهو شديد العموم ومقتضب ما يجعل قضايا المرأة فيه غير واضحة , لكنه وبحسابه على نظام مبارك قد أستفاد من الصورة الذهنية غير الصحيحة التى حاول التيار الأسلامى تأكيدها فيما يتعلق بقوانين المرأة وما أحدثة تيار الأسلام السياسي من فزع بين النساء والطبقة الوسطى على حرياتهم وحريات بناتهم وحقوقهن , ومن ثم يكونو أكثر إطمئنانا لوجود شفيق.

المرأة واللجنة التأسيسية لكتابة الدستور

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً في 13 فبراير 2011 بتعليق العمل بدستور 1971 وتشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية تمهيداً لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وكتابة دستور جديد. ونصت هذه التعديلات علي أن يقوم مجلس الشعب والشورى المنتخبين باختيار أعضاء جمعية تأسيسية من 100 عضو لكتابة دستور جديد في خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيلها. وفي خلال هذه الفترة لفتت المنظمات الحقوقية الانتباه إلي ضرورة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور بنسبة لا تقل عن 30%.

كما أكد الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء انذاك علي ضرورة وجود المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور بنسبة معقولة حتي تستطيع أن تتحدث عن نفسها وأن يتضمن الدستور المقبل مواد جديدة بشأن المرأة تضمن حقوقها. وأشار إلي أن قضية المرأة لا ينظر إليها كامرأة– فئة من فئات المجتمع– بل انها إنسان مصري له حقوق وعليه واجبات وهي قضايا تهم المرأة في إطار الاسرة ككل وفي إطار المواطن المصري فهي إنسان وتسعي لبذل كل الجهود لتنمية الاسرة المصرية بقيمها وسلوكياتها وأهدافها واحتياجاتها وطموحاتها.

الا ان كل تلك الوعود كانت مجرد حبرا علي ورق ، فتشكلت اللجنة التأسيسية للدستور بوجود 6 سيدات فقط من أجمالي 100 عضو أي بنسبة 6% فقط.

رسم يوضح اعداد النساء في اللجنة التأسيسية الاولي

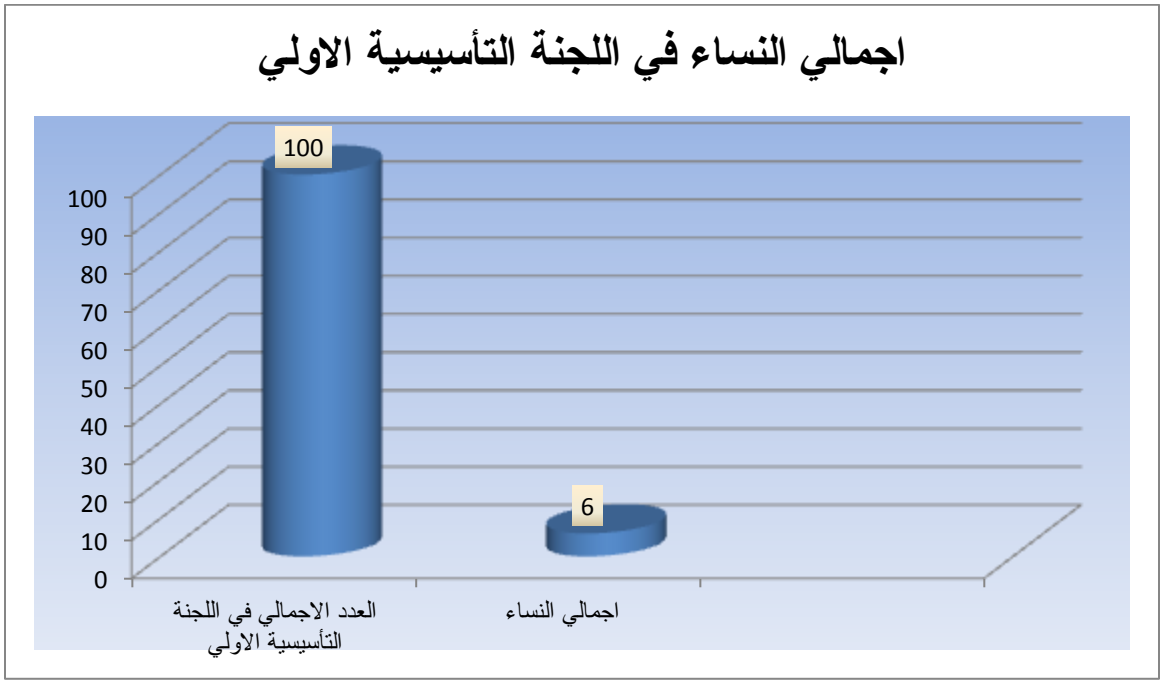

وحمل هذا التشكيل العديد من اوجه العوار القانوني والدستوري الامر الذي دفع بالعديد من المحامين والحقوقيين والنشطاء السياسيين والمثقفين والشخصيات العامة، إلي رفع دعاوي قضائية للمطالبة بإلغاء قرار البرلمان والخاص بمعايير اختيار لجنة المائة المعنية ووضع مشروع الدستور الجديد .

صدر قرار محكمة القضاء الإداري في شهر ابريل ، ببطلان تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، تم تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور للمرة الثانية بأغلبية من جانب الحرية والعدالة ايضا ولم يكن هناك تمثيل للمرأة كبير كما في اللجنة الأولي فلم تمثل المرأة سوي بنسبة 7 من أصل 100 عضو أي بنسبة 7%.

رسم يوضح اعداد النساء في اللجنة التأسيسية الثانية

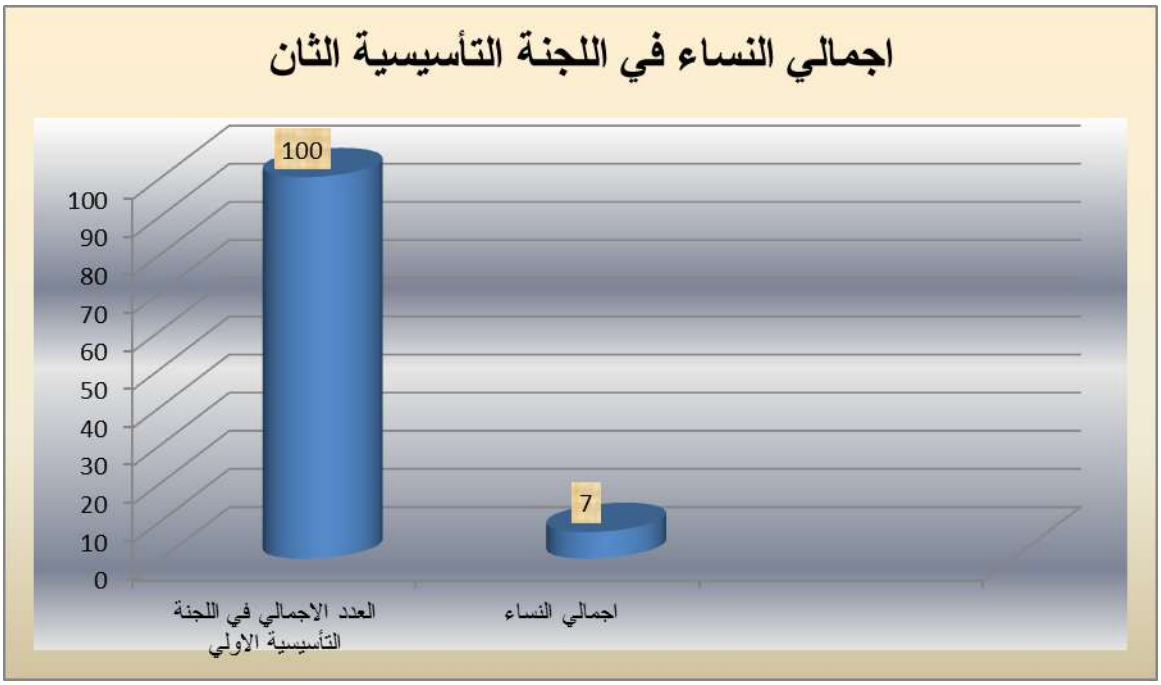

المرأة ومسودة الدستور

عملت المنظمات الحقوقية و النسائية على ضرورة تواجد مواد واضحة بالدستور لحماية حقوق المرأة ، وضمان حصولها علي حقوقها،

- ارسل المركز المصرى لحقوق المرأة دراسة للجنة التأسيسية بعنوان " المساواة بين المراة والرجل فى الدستور , الصياغة والمحتوى " تضمنت دراسة أربعين دولة مرت بمراحل انتقالية فى المنطقة العربية والأسلامية او بلاد شرق اوروبا واسيا وامريكا اللاتينية , حول كيفية صياغة حقوق المرأة فى مواد الدستور وفى الديباجه .
- أعلن تحالف المنظمات النسائية عن وثيقة «النساء والدستور» التي قام بإعدادها عدد من الناشطات , احتوت على بعض المبادئ الدستورية العامة التى تنص على المساواة وعدم التمييز بين النساء والرجال والالتزام بالمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق النساء وعدة مواد أخرى تتعلق بالمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة السياسية والحق فى العمل والطفولة والتعليم والحرية الشخصية والرعاية الصحية .
- قام المجلس القومي للمرأة بإعداد بيان تم توجيهه لأعضاء اللجنة التأسيسية لوضع الدستور بشأن المواد التي يرون ضرورة تضمينها في الدستور الجديد، وسبل التغلب على التمثيل الضئيل

للمرأة في المناصب القيادية كما طالب بالإبقاء على المواد (2،8،9،10،11،40) من دستور 1971، والخاصة بالمرأة، والأسرة، والحريات العامة.

- قدمت حركة بهية مصر وثيقة بالمواد المطلوب أضافتها للجنة كما نظمت عدد من الوقفات الأحتجاجية امام مجلس الشورى وقصر الرئاسة للضغط فى اتجاه الأستجابة لهذه المطالب .

لم يتم الأستجابة الى طلبات الحركة النسائية او الأستفادة من الجهود المقدمة , وجاء الدستور للإجهاز على حقوق المرأة، وقد أعربت المنظمات النسائية والحقوقية والناشطات عن رفض مسودة الدستور وما به من اهدار للحقوق والحريات العامة وحقوق المرأة على وجه التحديد , كما اعربت منظمة العفو الدولية ان "القلق يعتري منظمة العفو الدولية بشكل خاص حيال عدم نص الدستور صراحةً على حظر التمييز على أساس النوع الاجتماعي. إذ تنص المادة 10 على قيام الدولة بالعمل على الموازنة بين واجبات المرأة الأسرية وعملها في المجتمع. كما يعتري المنظمة المزيد من القلق من أن يقود تعريف المادة 219 لمبادئ الشريعة على أنها "قواعد الاصول الفقهية" إلى التأثير على حقوق المرأة، واحتمال استخدامها كتبرير للاحتفاظ بالتشريع الحالي الذي يميّز ضد المرأة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والحياة الأُسرية. فيما تنص المادة 2 على جعل مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع."

جاءت العديد من المواد في مسودة الدستور وضعت بفلسفة ذكر الحق والانقضاض عليه وهي نفس فلسفة دستور 1971 حيث يتم ذكر الحقوق ولكن تتم إحالة التطبيق إما إلى نص قانون أو إلى ألفاظ مطاطة تفتح بابا واسعا للعنف ضد المرأة وكافة أشكال الأنتهاكات .

بالاضافة الى ذلك فإن المواد التي كان من شأنها أن تحافظ على حقوق المرأة المصرية تم حذفها ، و استخدم الدستور في مواده ألفاظ فضفاضة في المواد التي تكفل كافة اشكال المواطنة وليس هناك تمييز بين المواطنين أمام القانون، كما أنهم متساوون في الحقوق والواجبات، دون أن يشير إلى أن المرأة سيكون لها حماية واضحة.

وايضا فأن الدستور لم يذكر المرأة الا في مادة واحدة وهي **المادة 10** والتي نصت علي أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية. وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية، وعلى تماسكها واستقرارها، وترسخ قيمها الأخلاقية وحمايتها على النحو الذي ينظمه القانون. وتكفل الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام. وتولي الدولة عناية وحماية للمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة"

فنجد ان هذه المادة لم تري في المرأة سوي أم في المقام الاول وزوجة وكأن وجود المرأة في المجتمع للانجاب فقط، وان دورها الاول هو الخدمة المنزلية ويجيء بعد ذلك العمل. وجدير بالذكر ان كلمة "الطابع الأصيل للأسرة المصرية" يفتح الباب واسعا لما يسمى جماعات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر , وأقتران ذلك بالمادة الوحيدة المتعلقة بالمرأة يفتح الباب واسعا للعنف ضد المرأة فى المجال العام وخاصة الشارع .

استهداف الناشطات

شهد عام 2012 استهداف للناشطات النساء في مختلف المجالات، ومن أمثلة ذلك:

- التحقيق مع رسامة الكاريكاتير دعاء العدل بشأن مضمون كاريكاتير لها، بإدعاء ان الرسم مسيء للأنبياء تحديداً سيدنا آدم عليه السلام الامر الذي يعد انتهاكا لحرية الرأي والتعبير.
- الهجوم المنظم الى حد الأعتيال المعنوى للدكتور أمنة نصير أستاذ العقيدة بجامعة الأزهر لمواجهتها هجوم تيار الأسلام السياسي على حقوق المرأة باسم الدين
- الهجوم المنظم على الأعلامية لميس الحديدى والتهديد بالأغتيال لمواقفهم الكاشفة للأتجار السياسيى وذلك فى اطار ممارسة الأرهاب ضد الأعلاميين
- اتهام الأعلامية جيهان منصور بالعمالة وذلك فى اطار ممارسةالأرهاب المنظم ضد الأعلاميين وحصار مدينة الأنتاج الأعلامى
- الأعتداء على عدد كبير من الصحفيات والمصورات أثناء تأدية عملهن فى تغطية المسرات والمظاهرات الأحتجاجية
- التحقيق مع الدكتورة منال عمر أستاذة الطب النفسي بتهمة إهانة الرئيس بسبب قيامها بتحليل لشخصية رئيس الجمهورية في أحد البرامج التليفزيونية.
- إيقاف خمسة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التمريض – من النساء– عن العمل لمدة ثلاثة أشهر وإحالتهن للتحقيق بسبب احتجاجهن ضد قرار رئيس الجامعة بتعيين عميدا للكلية من خارجها وهو الأمر الذي يخالف قانون تنظيم الجامعات،.

❖ تعرض الناشطات النساء في احداث وتظاهر قصر الاتحادية للعنف من قبل افراد مؤيدين للرئيس محمد مرسي، حيث تم استخدام العنف المفرط في فض الاعتصام بشكل عام ومع الناشطات على وجه التحديد .

القسم الثانى : الحقوق الأقتصادية والأجتماعية

الاتجار بالنساء

- أكد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية لعام 2012 أن مصر تقع فى قائمة الدول التي لا تلتزم حكومات ها بشكل كامل بالمعايير الدنيا المنصوص علي ها في قانون حماية ضحايا االتجار بالبشر, وتعتبر مصر دولة مقصد للنساء والفتيات اللائى يجبرن على ممارسة الدعارة، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين، من آسيا وأفريقيا وإلى حد أقل من الشرق الأوسط. في فترات التقارير السابقة، كانت هناك بعض الأدلة على أن مصر بلد عبور للنساء (المتاجر فيهم) من بلدان أوروبا الشرقية إلى إسرائيل لأغراض الاستغلال الجنسي، إلا أن القليل من الأدلة تشير إلى أن هذا لا يزال الطريق المفضل للاتجار بالنساء.
- أصدر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تقرير أكد عاى أن 40 % من النساء في السجن بتهمة ارتكاب جرائم الدعارة اضطررن أو إكرهن على ممارسة الدعارة من خلال أساليب، الخداع الاغتصاب أو التهديد.

المرأة والقوانين (المعارك المتجددة)

- لم يشهد هذا العام سوي صدور قانون واحد خاص بالمرأة وهو قانون التأمين الصحي للمرأة والمعيلة خلال شهر مايو والذي نص أنه " ينشأ نظام للتأمين الصحى على المرأة المعيلة ويقصد بها المرأة التى تتولى بمفردها رعاية نفسها أو أسرتها ولا تتمتع بمظلة التأمين الصحى تحت أى قانون آخر , لم يدخل القانون حيز التنفيذ حتى صدور هذا التقرير .
- شهد عام 2012 معارك أستخداما سياسيا واسعا لقوانين الأحوال الشخصى حيث تعد الحل السحرى للتغطية على فشل السياسيات الأقتصادية والأجتماعية او سحابة الدخان التى تغطى على القرارات المؤثرة على حياة الناس سياسيا وأقتصاديا , فهى بمثابة قنبلة الدخان التى تلقى كلما أرد السياسيين الهاء المجتمع ، فقد أستخدمت تيارات الأسلام السياسي قوانين الأسرة والطفل لتقييد حقوق المرأة والتمكين من السيطرة على المجتمع وكانت قضايا الطفل هى رأس الحربة التى تداعب بها مشاعر البسطاء وغير المتخصصين لتحقيق تقدم فى قضايا ليس لها علاقة بالطفل او الأسرة , فقد احتدم الصراع المفتعل فى بداية العام ووصل إلي ساحة مجلس الشعب

وساحة الأزهر للأخذ برأيه في مدي تطابق بعد قوانين الاحوال الشخصية الشريعة الاسلامية. ورغم تولى الرئيس حكم البلاد وانفراده بالسلطة التشريعية لأكثر من ستة أشهر لم يصدر صوت واحد بذكر قوانين الأحوال الشخصية والتى تصدرت المشهد قبل تولى الرئيس وكأنها القضية الأولى فى مصر

وكانت بداية المعركة طلب تقدم به النائب محمد العمدة بشأن إلغاء قانون الخلع الوارد فى المادة 20 من القانون رقم 1 لسنة 2000 المتعلق بتنظيم أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسألة الأحوال الشخصية إلي لجنة المقترحات والشكاوي بمجلس الشعب، وقامت اللجنة بتحويل الطلب إلي الازهر لبيان مدي تطابق قانون الخلع مع الشريعة الإسلامية.

وشهدت تلك الفترة التي كان ينظر خلالها الازهر للطلب العديد من الوقفات الاحتجاجية لجماعات تابعة لتيار الأسلام السياسي تطالب بإلغاء الخلع علي اعتبار انه ضد الدين الاسلامي، وفي المقابل كانت هناك وقفات احتجاجية من النساء تطالب ببقاء مادة الخلع في قانون الاحوال الشخصية علي اعتبار انه الملاذ الاخير للمرأة حينما تستحيل الحياة الزوجية بينها وبين زوجها وتعنده في طلاقها , كما انه ثابت بالقرءان والسنة

وجاء قرار الازهر أخيرا لينهي هذا الصراع لصالح المرأة والزوجة ، حيث جاء القرار كالتالي:

"رأى الأزهر الشريف ودار الافتاء والمتمثلين فى الدكتور عبد الله النجار عضو مجمع البحوث الإسلامية، والدكتور محمد عادل الزنقلى مستشار المفتى، أكدا أن إلغاء الخلع يتعارض مع ما جاء بالكتاب والسنة، واستندا فى تعليقهما على مشروعية الخلع فى الشريعة الإسلامية بحديث فى السنة النبوية الشريفة رواه البخارى والنسائى عن عبد الله بن عباس مفاده، "جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: "يا رسول الله، إنى ما أعتب عليه فى خلق ولا دين، ولكنى أكبر الكفر فى الإسلام"، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أتردين عليه حديقته؟"، قالت: "نعم"، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اقبل الحديقة وطلقها تطليقة"، وقالا إن هذا أول خلع فى الإسلام."

وبناء علي رأي الازهر رفضت لجنة المقترحات والشكاوي بمجلس الشعب الطلب المقدم من النائب محمد العمدة بإلغاء الخلع كمادة من قانون الاحوال الشخصية.

- انتقلت معركة الاحوال الشخصية بعد ذلك إلي الابناء وقانون الرؤية والحضانة للأطفال , وبدأت المعركة عندما تقدم النائب حمادة سليمان – حزب النور السلفي– بمشروع القانون لمجلس الشعب، وطالب فيه بانتهاء حق حضانة المرأة للأطفال ببلوغ سن 7 سنوات للولد، و9 سنوات للبنت، وهو سن التمييز، بحيث يخير القاضي الابن أو الابنة بعد بلوغ السن في البقاء فى يد الحاضنة دون أجر حضانة، حتى يبلغ الصغير سن الرشد، أو تتزوج الفتاة , قرر مجمع البحوث الإسلامية أن سن التمييز للولد 15 عاما، وللبنت حتى الزواج , وتم مطالبة الازهر بقول رأيه في مشروع القانون الذي تقدم به النائب وما بين جلسات نظر الازهر لمشروع القانون وبين الوقفات الاحتجاجية لأتباع تيار الأسلام السياسي والامهات وحالات الشد والجذب خرج رأي الأزهر لينهي هذا الصراع لصالح الاطفال والأم حيث جاءت قرارات مجمع البحوث الإسلامية– التي صدرت في ختام جلسته الطارئة التي عقدت برئاسة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر,وبحضور وزير الأوقاف ومفتي الجمهورية وكبار علماء الأزهر لمناقشة قانون الأسرة وبنوده ذات الصلة بحق الرؤية وحضانة الطفل لتؤكد أن كافة بنود القانون القائم تتطابق مع ما نادت به الشريعة الإسلامية, وأن المشاحنات والخلافات الأسرية بين المطلقين والمطلقات يدفع ثمنها الأبناء, وأن سن الحضانة المعمول بها حاليا وهي15 سنة للولد وحتي زواج البنت, هي ما تحقق المصلحة التعليمية والتربوية والنفسية للأبناء.

<u>فرص العمل ومعدلات البطالة</u>

- اكد التقرير الصادر عن مجلة "الايكونوميست" لعام 2012 عن الفرص الاقتصادية للنساء لعام 2012 احتلت مصر المركز المرتبة ال 80 من بين 128 دولة. واحتلت ايضا المركز الاول فى قائمة الدول التى سجلت انحدار فى إتاحة الفرص الاقتصادية للنساء مقارنة بتقارير السنوات السابقة. اما عن ترتيب مصر بين دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا فأن مصر احتلت المرتبة السابعة من بين 15 دولة في الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة المصرية. وكذلك احتلت مصر المرتبة 124 من 132 من حيث الفرص والمشاركة الاقتصادية للمرأة وفق تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين 2012 الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي 2012. أما عن نسبة النساء للرجال في قوة العمل فجاءت مصر فى المرتبة 130 من بين 134 دولة ووصلت

للمرتبة 99 من 113 دولة من حيث وصول المرأة للمناصب التشريعية والمناصب الحكومية العليا والمديرين.

- أكدت دراسة " التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتمييز ضد المرأة فى التعليم وسوق العمل [7]" ان التمييز ضد المرأة التمييز يكلف مصر وحدها ما يزيد علي 70 مليار جنيه مصري, أي 11.6 مليار دولار سنويا علي الأقل نتيجة لانخفاض نسب ومستوي تعليم النساء وانخفاض إسهامهن في قوة العمل,مؤكدة أن التمييز ضد المرأة في مصر والعالم العربي, يعني عمليا فرصا أقل في التعليم, لافتة إلي كون المرأة أكثر عرضة للاستغلال العائلي في الأعمال غير مدفوعة الأجر في المزرعة أو المشاريع العائلية, وبناء علي هذا الافتراض, فإن المجتمع يخسر ما يعادل 12.2 مليار جنيه كدخول واردة لنحو 4.1 مليون امرأة بسبب العمل غير مدفوع الأجر, قياسا بمتوسط الأجور. وجدير بالذكر انه في مصر لا تزيد نسبة النساء في قوة العمل علي 23.9% مقارنة بـ40% في المتوسط العالمي.

وتشير الدراسة الي مفارقة في الحالة المصرية مفادها أن نسبة النساء الي قوة العمل قد تراجعت من المرتبة الثالثة الي التاسعة, في حين أن بلدان المنطقة العربية في حالة صعود متفاوت السرعة بالنسبة لدور وحصة المرأة في سوق العمل, وهو أمر محفز ضعيف أو قوي لتعليم المرأة في الشرائح الدنيا والوسطي من الدخل

– تعزو الدراسة انخفاض إسهام المرأة المصرية في قوة العمل إلي تركيز الانفاق الاستثماري الحكومي علي مشاريع البنية الأساسية التي تجعل فرص العمل المتاحة تتجه للتمييز بشكل حاسم ضد المرأة, لأنها تتطلب مقدرة بدنية ذكورية, وبالتالي تصبح البيئة غير مشجعة علي تعليم المرأة, وتقترح الدراسة بناء علي ذلك إعادة هيكلة الاستثمارات الجديدة والإنفاق العام بصورة تتناسب مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع.

[7] صادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- الدكتور احمد السيد النجار

العنف ضد المرأة

شهد عام 2012 استمرار لكافة اشكال العنف ضد المرأة ما بين عنف اسري وختان وزواج مبكر وتحرش جنسي , فقد صدرت دراسة[8] تشير الى تعرض 60% للعنف الاسري ، 88% منهن تعرضن للختان, وتعرضت 38% للاجبار علي الزواج المبكر. وان 51.6% علي مستوي الجمهورية تعرضن للتحرش اللفظي، وسجلت بورسعيد النسبة الاعلي فيه حيث بلغ81.6%, بينما كانت القاهرة هي الاقل بنسبة 29.5%. اما التحرش الجسدي متمثلا في لمس الجسد تعرضت له 31.8% علي مستوي الجمهورية وكانت اعلي نسبة في الغربية التي سجلت53.4%, والاقل الشرقية بنسبة 9.%. بينما جاء التعرض للسرقة بمتوسط 39.3% علي مستوي الجمهورية والنسبة الاعلي جاءت في البحيرة التي سجلت68.6% والاقل في دمياط بنسبة 9.2%. اما عن التعرض لمحاولات الخطف والاغتصاب فسجلت11.9% علي مستوي الجمهورية وسجلت البحيرة النسبة الاعلي حيث بلغت38.4% بينما سجلت القاهرة النسبة الاقل وهي15.%.

وعن آراء السيدات في السبب الرئيسي وراء العنف قالت24.4% منهن ان طريقة الملبس هي السبب في العنف، بينما رأت17.3% منهن أن طريقة السير هي السبب في العنف, ورأي62.8% أن غياب الاخلاق هو السبب, اما غياب الوجود الامني فكان هو السبب من وجهة نظر41.7% من العينة التي اشتركت في الاستبيان, واكدت نسبة31.8% منهن ان ضعف القانون هو السبب في العنف الذي يتعرضن له في الشارع والمواصلات.

بعد ثورة يناير وسيطرة تيار الاسلام السياسي علي الحكم، افرز ظهور بعض اشكال من العنف ضد المرأة لم يكن متعارف عليها من قبل، مثل محاولة فصل الطلبة عن الطالبات في كلية الطب جامعة المنصورة بإدعاء ان ذلك يسبب ارتياح بين الطرفين ،

فضلا عن حالة من الجدل دارت حول ختان الاناث ما بين تصريح مستشارة الرئيس الجمهورية بان الختان جزء من الايمان وبين تكذيبها للخبر، وبين مناقشة لجنة حقوق الانسان بمجلس الشوري

[8] دراسة صادرة من المجلس القومي للمرأة علي عينة 13500 أمرأة وفتاة

لختان الاناث ورفض الشيوخ والاطباء له ومطالبة احد النواب بإجرائه في سبيل تحقيق المساواة بين النساء والرجال.

استمرار التحرش الجنسي بالنساء، حيث أحتلت مصر المرتبة الثانية في التحرش الجنسي علي العالم بعد أفغانستان , ووصلت حالات التحرش في عيد الفطر بالقاهرة وحدها الى 462 حالة تحرش - تفاعل المجتمع مع قضايا المرأة (خصوصا التحرش الجنسى) حيث تزايدت اعداد المبادرات الشبابية التى تعمل على مكافحة التحرش الجنسى ومنها "أنا مش هاسكت على التحرش – خريطة التحرش – نفسي – بصمة – شفت تحرش – ضد التحرش – استرجل – الحملة الشعبية ضد التحرش – لسه بشر – غير مذنب – بهية يا مصر– فؤادة واتش" وتقوم مثل هذه المبادرات أما بعمل فعاليات فى الشوارع والاماكن العمة للتوعية عن التحرش الجنسى ومدى خطورته او تقوم بتلقى البلاغات عن التحرش لتحديد الاماكن التى يحدث فيها التحرش وبعض هذه الحركات قامت بالنزول للشوارع اثناء العيد للتصدى بأنفسهم لأى محاولات للتحرش والبعض الاخر كون مجموعات للتصدى للتحرش الجنسى داخل ميدان التحرير .

بالاضافة إلي السلاسل البشرية (مثل نفسى) التي انتشرت خاصة ايام العيد للتصدي للتحرش الجنسي والمتحرشين، سواء من شباب الحركات الاجتماعية او من حزب الدستور حيث اخذوا علي عاتقهم التواجد في الشوارع ايام العيد لمواجهة التحرش الذي تتعرض له الفتيات، بالاضافة إلي فيلم تسجيلي بعنوان قطع ايديك لادانة التحرش الجنسي.

العنف ضد المرأة فى الخارج

اما على صعيد حماية المرأة المصرية فى الخارج فلقد شهد العام 2012 العديد من المواقف التى توضح انعدام حماية المصريات بالخارج منها تعرضت المواطنة المصرية نجلا وفا والتى سافرت إلى المملكة العربية السعودية منذ سبع سنوات للعمل وقد أقامت مشروعاً وعلاقات عمل ناجحة تم إلقاء القبض عليها جاء على أثر خلاف نشب بينها وبين أميرة من العائلة المالكة السعودية. وتمت محاكمتها بالسجن لمدة خمس سنوات و500 جلدة بواقع 50 جلدة أسبوعيا إبتداءا من مايو 2012 بتنفيذ الجلد، وبعد أن جلدت السيدة نجلاء 300 جلدة أصيبت بأعوجاج فى العمود الفقرى إضافة إلى الأصابات النفسية التى تعرضت لها وهو ما يمثل تهديد متعمد لحياتها. وصولا الى شهر ديسمبر الذى اتمت فيه نجلاء وفا ال 500 جلدة ولم تفلح ايا من الجهود المصرية المبذولة لرفع الظلم عنها .

وهناك ايضا حالة الصحفية المصرية شيماء عادل والتى كانت مهمتها الأساسية هي تغطية مظاهرة الغلاء التي قام بها الشعب السوداني، فضلاً عن العلاقات المصرية السودانية بعد تولي الرئيس محمد مرسي مقاليد الحكم في مصر ثم تم القبض عليها." واستمر حبسها في السجون السودانية قرابة الـ 14 يوم دون تحرك أي مسئول مصري إلا في اليوم الـ 11، عندما جاء مسئول سوداني وأبلغها أن

والدتها مضربة عن الطعام وأن هناك مظاهرات أمام مقر السفارة السودانية في القاهرة من اجلها. وأشارت شيماء أنه لولا الضغط الشعبي لأستمرت في السجون السودانية أكثر من ذلك." و انتهت بوصولها للقاهرة على هامش زيارة للرئيس المصرى لدولة السودان .

المرأة والاحتجاجات والاعتصامات

شهدت 2012 أكثر من خمسين مسيرة نسائية تنوعت ما بين مطالب متعلقة بحقوق المرأة او مطالب عامة , منها

- الذكري الأولي لثورة25 يناير شاركت المرأة في تنظيم مسيرة نسائية مؤكدة أن شعار الثورة التي مر عليها عام كامل لا يزال كما هو: عيش, حرية, عدالة اجتماعية, وأن أيا من تلك المطالب لم يتحقق بعد.
- الأحد5 فبراير بعد أحداث مجزرة بورسعيد انطلقت مسيرة نسائية بالملابس السوداء من شارع قصر العيني إلي شارع مجلس الشعب, ورددت المشاركات هتافات اختلطت بدموعهن بلدي يا بلدي.. الشرطة قتلت ولدي.. وقدمن3 مطالب أساسية للمجلس, تمثلت في الوقف الفوري لإطلاق قنابل الغاز والخرطوش, وسحب قوات الداخلية إلي داخل الوزارة, وفتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية في موعد أقصاه11 فبراير الجاري, وتشكيل حكومة ائتلافية من مجلس الشعب.
- فبراير نظم العشرات من الناشطات السياسيات وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب ورددن هتافات ضد المجلس العسكري مطالبة برحيله. وطالبت المشاركات بضرورة الكف عن قتل أطفالنا وإهانة نساء مصر واستكمال أهداف الثورة.
- اليوم العالمي للمرأة-8 مارس- نظمت عدة منظمات نسائية وقفة أمام نقابة الصحفيين ومسيرات تجوب شوارع وسط القاهرة, للمطالبة بالمشاركة بالنصف في اللجنة التأسيسية لإعداد الدستور, بالإضافة لإعادة محاكمة الثوار الذين حوكموا عسكريا وصدرت بحقهم أحكام. وقد شاركت في المسيرات المئات من السيدات والمدافعات عن حقوق المرأة, وعدد من الحركات النسائية ورددن الهتافات.
- شهر يوليو وبعد تولي الرئيس مرسي مقاليد الحكم أعلنت عدة منظمات حقوقية نسائية وبعض الناشطات, تنظيم مسيرة من ميدان روكسي إلي قصر الاتحادية لتقديم مطالبهم المكتوبة إليه, وحثه علي إلقاء خطاب يحمل ضمانات تجاه عدد من القضايا النسائية. وقدمت المنظمات الحقوقية9 مطالب رئيسية في خطابها إلي الرئيس, وهي التأكيد علي حقوق النساء في قوانين الأحوال الشخصية, وأهمها حضانة أطفالهن, ومساواتهن بالرجال في إنهاء الزواج قانون الخلع, والمساواة للنساء في فرص العمل, وضمان مجال عمل آمن, والحق في التعليم بصورة مساوية للذكور, وحرية التنقل سواء بالسفر خارج البلاد أو داخلها, وحماية تحرك النساء في المجال العام, باتخاذ إجراءات سياسية لحمايتهن من التحرش واستمرار تجريم الختان وتفعيل مكافحته, وعدم إلغاء قانون منح الأم المصرية جنسيتها لأبنائها من زوج غير مصري.
- الاسبوع الاول من ديسمبر قامت النساء المتشحات بالسواد حاملات أكفانهن بتقدم مسيرة للاتحادية احتجاجا علي أحداث العنف التي شهدها محيط القصر

- 18ديسمبر شاركت أيضا في مسيرة نسائية كبيرة منطلقة إلي ميدان التحرير ضمن فعاليات مليونية لا للتزوير والتي أعلنت عنها جبهة الإنقاذ الوطني, وعدد من القوي السياسية, للتنديد بالتزوير الذي تم في الاستفتاء علي الدستور في مرحلته الأولي, وللمطالبة بوقف المرحلة الثانية من الاستفتاء لحين التوافق علي الدستور

وقد تميزت المظاهرات النسائية هذا العام العديد من الاشكال الجديدة في التعبير منها ما ظهر مؤخرا من قص المتظاهرات لشعرهن تعبير عن الرفض الدستور , حيث خرجت مجموعة من الفتيات امام مجمع التحرير وقمن بقص شعورهن اعتراضا علي اقرار مشروع الدستور، وكذلك قامت بعض السيدات بالمشاركة في وقفة احتجاجية بأواني الطهي اعتراضا علي تزوير الاستفتاء على مشروع الدستور الإخوانى وللمطالبة بمدنية الدولة. وقامت السيدات بالطرق علي الحلل المختلفة لإحداث ضجة للفت الانتباه إليهن وللتأكيد علي حق النساء في المشاركة السياسية وأن دورهن لا يقتصر علي طبخ الطعام فقط.

ومن قبلها ايضا شاركت بعض الناشطات في وقفة احتجاجية" بالحلل والاطباق" احتجاجًا على ظاهرة ارتفاع الأسعار التى اشتعلت بشكل مفاجئ خلال الفترة الأخيرة. وكانت هناك مسيرات نسائية عديدة علي مدار العام سواء في ميدان التحرير او امام قصر الاتحادية، سواء للمطالبة باستكمال مطالب الثورة، او للمطالبة بتمثل عادل للنساء في اللجنة التأسيسية للدستور او لرفض مسودة الدستور.

المرأة والصحة

- بحسب تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين 2012 فأن مصر جاءت فى المركز ال 64 من حيث الحياة الصحية المتوقعة (نسبة النساء للرجال). اما بحسب تقرير "حالة امهات العالم 2012" الصادر عن منظمة انقذوا الاطفال فأن مصر تحتل المرتبة ال 65 على مؤشر ترتيب صحة الامهات والمركز ال 72 على مؤشر ترتيب صحة السيدات.
- رغم صدور قانون التأمين الصحى للمرأة المعيلة الذى يكاد يكون الأنجاز الوحيد لمجلس الشعب المنحل الا انه لم يدخل حيز التنفيذ ولم يتم عمل اجراءات لمسح السيدات ذوى الأحتياج للخدمة الصحية

المرأة والتعليم

بحسب تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين 2012 فأن مصر جاءت فى المركز 116 من بين 135 دولة من حيث نسبة معرفة القراءة بين السيدات والرجال. أما عن نسبة قيد النساء للرجال فى التعليم الابتدائى فاحتلت مصر المرتبة ال 117 من بين 133 دولة والمرتبة 103 من حيث التعليم الثانوى من بين 134 دولة. اما عن نسب قيد النساء للرجال فى التعليم الجامعى فأن مصلر احتلت المرتبة ال 98 من بين 134 دولة.

- مازالت مناهج التعليم تعج بالتمييز ضد المرأة وتعمل على تأكيد الصورة النمطية للمرأة والتركيز على الدور الأنجابى لها دون مفاهيم المواطنة والشراكة زفى اطار منهج بالونات الأختبار المتبع من السلطة تجاه تغيير المجتمع طالعتنا الصحف بتصريحات مستشار مادة الفلسفة والتربية الوطنية الدكتور محمد شريف عن تعديلات كتب التربية الوطنية للعام الدراسى المقبل حول حذف صورة درية شفيق وهى أحدي رواد حركة تحرير المرأة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين، وينسب لها الفضل في حصول المرأة المصرية على حق الانتخاب و الترشح في دستور مصر العام 1956 و مؤسسة لدوريات أدبية و باحثة و مناضلة ضد الوجود البريطاني في مصر , والسبب وراء الحذف من كتاب الصف الثانى الثانوى لعدم ارتدائها الحجاب ونيجة إعتراض بعض القنوات الدينية والفضائية على ذلك .

- فى انتهاك واضح لحقوق الطالبات فى التعبير عن أراءهن قامت وزارة التربية والتعليم بالتحقيق مع الطالبة رنا سيد - في الصف الثانوي والتى تبلغ من العمر 17 عاما - بسبب مشاركتها في مظاهرة مناهضة للدستور هي وزميلاتها. وقد صرحت الطالبة انها وزميلاتها " قررنا عمل مسيرة وكانت مطالباً لا للدستور وبعد الإنتهاء منها جاء إستدعاء لي من الوزارة." وتابعت: "كانت بداية القصيدة كفر، كان شبه تحقيق وكانت التحقيقات حول سبب المسيرة و من كان معي و رأيي عن الرئيس ورأيي الشخصي." وواصلت: "الوزارة كانت تريد توصيل رسالة لرفض ظهور جيل معارض."

- ظهر هذا العام تحول المدارس الى ساحة لفرض الأفكار المتشددة بالقوة وفرض الحجاب على الطالبات حتى الصغيرات , والذى يتم أستخدام العنف لذلك وصل الى قص شعر طالبتين فى مدرينة الأقصر والضرب فى عدد من المدارس

<u>المرأة والأعاقة حقوق ضائعة في مصر ونجاحات كبيرة</u>

المرأة المعاقة في مصر تعاني من مشاكل بالجملة فهي ممنوعة من الخروج والعمل والرعاية والأسر تخفي المعاق من أفرادها بعيدا عن عيون الناس وكأنه عار وجريمة يجب اخفاؤها وتتعرض الفتاة

المعاقة للعديد من الانتهاكات لحقوقها الإنسانية مع التمييز الصارخ في قضايا التأهيل والرعاية والحقوق والتعليم والعمل والحماية والمساندة القانونية والقضائية حتي إن الحكومة المصرية لا تفرق بين اعاقة وأخري كما تحفظت علي المادة 12من الاتفاقية الدولية الموحدة للمعاقين والتي تعترف بالأشخاص ذوي الاعاقة علي قدم المساواة مع آخرين أمام القانون وتمتعهم بالأهلية القانونية.

ورغم التمييز المضاعف الذى تعانى منه المرأة المعاقة فقد حققت انجاز هام فى الاوليمبياد (دورة لندن البارالبمبية 2012) حيث حصلت فاطمة عمر على ميدالية ذهبية فى رفع الاثقال , كما فازت الرباعة هبه احمد بالميدالية الفضية , واللاعبة راندا تاج الدين بالميدالية الفضية , كما فازت أمل محمود بالميدالية البرونزية فى رفع الأثقال

أستطلاعات الرأى عن المرأة المصرية

أجري المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) دراسة استطلاعية بعنوان" تطلعات المرأة بعد ثورة 25 يناير" علي شريحة من السيدات تتراوح أعمارهن ما بين 18 إلى 64 عامًا،علي عينة مكونة من 3002 سيدة .وجاءت النتائج أن 69% من السيدات بمصر يرون أن المرأة تصلح أن تكون وزيرة، فيما ذكرت أخريات أنها تصلح أن تكون عضوا بمجلس شعب، وذلك بنسبة 79%. وذكرت 57% من السيدات أن التعليم أهم من الزواج، الامر الذي يعكس إحساس المرأة المرتفع بالقدرات الشخصية والسلوكية يواكبه عجز في تطلعات تعليمية ومعرفية لأسباب اقتصادية وثقافية تحد من ترجمة القدرات إلى فرص حقيقية للتمكين.

فضلا عن أن 47% من النساء يرون أن المرأة تواجه في العمل مشكلات لا يواجهها الرجل يأتي على رأسها المعاكسات والتحرش، ورغم ذلك تستمر تطلعات المرأة المصرية للعمل يغلب عليها تفضيل واضح للزواج على العمل، مع ضغوط أسرية ومجتمعية تحاصر المرأة العاملة، وتحد من قدراتها على تحقيق ذاتها من خلال العمل .كما أظهرت النتائج أن المرأة المصرية تتمتع بإحساس مرتفع بالطموح يقترن بقدر منخفض من التطلعات للعب دور في الحياة العامة، كما أنها مقيدة بميراث من القيم التقليدية للمرأة المصرية في نظرتها للعالم نقلا عن أسرتها، وهو ميراث لم يطرأ عليه تحديث كاف على الرغم من ارتقاء قدرات المرأة المصرية مقارنة بجيل أبويها .